

توجس فرنسي من تولي ألمانيا الملف الليبي

باريس تعمل على بلورة موقف دولي من الأزمة الليبية قبل مؤتمر برلين



سفينة إنسانية تنجح في إنقاذ رضيع حديث الولادة على بعد حوالي 53 ميلا بحريا (98 كيلومترا) من ساحل ليبيا

القروي وسعيد يتنافسان على رئاسة تونس

تونس - تصدّر المرشح المستقل قيس سعيد، ونبيل القروي مرشح حزب "قلب تونس"، نتائج الدور الأول في انتخابات الرئاسة التونسية، ليتمّ بذلك إلى الجولة الثانية، وفق نتائج رسمية. وجاء ذلك خلال مؤتمر صحافي عقدته الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، الثلاثاء، بالعاصمة التونسية.

وقال رئيس الهيئة، نبيل بوقون، خلال المؤتمر، إن سعيد حصل على 18.4 بالمئة من الأصوات، وعددها 620 ألفا و711 صوتا. فيما حصد القروي الموقوف منذ نحو شهر، على نسبة 15.58 بالمئة من الأصوات وعددها 525 ألفا و517 صوتا. وحل مرشح حركة النهضة، عبد الفتاح مورو، ثالثا بنسبة 12.88 بالمئة من الأصوات، وعددها 434 ألفا و530 صوتا، يليه المرشح المستقل وزير الدفاع، عبدالكريم الزبيدي، بـ 10.7 بالمئة من الأصوات وعددها 361 ألفا و864 صوتا.

وبلغ عدد الناخبين المسجلين ممن أدلوا بأصواتهم بالاقتراع 3 ملايين و460 ألفا و480 ناخبا من بين أكثر من 7 ملايين ناخب بسجلات الهيئة.

ووفق بوقون، فإن "عدم حصول أي مرشح على أكثر من 50 بالمئة من مجموع الأصوات، يحيلنا إلى تنظيم جولة ثانية من الانتخابات الرئاسية سيحدد موعدا لاحقا".

ولفت إلى أنه سيتم فتح باب الطعون في اليومين التاليين (الأربعاء والخميس) بالنتائج المعلنة. وحسب هيئة الانتخابات، فإن موعد الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية لن يتجاوز 13 أكتوبر المقبل.

وتابع بوقون أنّ عدد الخروقات والتجاوزات، خلال فترتي الحملة الانتخابية والصمت الانتخابي، يفوق 650 مخالفة، أكثر من 140 منها تمت إحالتها إلى النيابة العامة للنظر فيها. مشيراً أنه سيتم لاحقا نشرها من قبل الهيئة.

وبخصوص الوضع القانوني للمرشح نبيل القروي، قال محمد التليبي المصري، عضو الهيئة بالمؤتمر نفسه، إن "المرشح باعتباره موقوفاً، فهو على نية السلطة القضائية، ونحن لا نتدخل في عملها".

وتابع "في حال فوز القروي في الدورة الثانية، فسنعلم ذلك ونرسل قرار فوزه إلى البرلمان، وتصبح المسألة بينه وبين السلطة القضائية".

عندما زار مدينة بنغازي خريف العام الماضي، في حين لا يتردّد عن زيارة مختلف مدن المنطقة الغربية، ما يعكس موقفا معارضا للبرلمان وللقيادة العامة للجيش.

وقال رئيس لجنة الدفاع والأمن القومي طلال الميهوب تعليقا على إعلان ألمانيا عقد مؤتمر دولي حول ليبيا "ردنا في لجنة الدفاع والأمن القومي بالبرلمان هو الرفض للذهاب للمؤتمر لأنه يعطي الفرصة وجرة الأوكسجين لميليشيات التطرف والإرهاب التي يقالتها الجيش في طرابلس".

وشدّد في تصريحات صحافية على أنه "لا يكتب النجاح لأي مؤتمر يعقد ما لم تجرّد الميليشيات الإرهابية في ليبيا من سلاحها ويتم القضاء على الإرهاب وأن أي محاولات خارج هذا الإطار من شأنها إعطاء الفرصة للميليشيات لإعادة ترميم صوفها".

ورأى مراقبون حينئذ أن السفير الألماني تسرع في التعبير عن ارتياحه لاسيما بعد تواتر الأدلة والأخبار التي تشير إلى مجزرة راح ضحيتها جرحى من جنود القيادة العامة في غريان على يد ميليشيات حكومة الوفاق، وهو ما يبطن دعما للميليشيات ومن خلفها تيار الإسلام السياسي.

ومنذ توليه لمنصبه، لم يجز السفير الألماني سوى زيارة واحدة إلى الشرق

والميليشيات على مدينة غريان التي دخلها الجيش في مطلع أبريل الماضي بشكل سلمي، قبل أن تعيد الميليشيات الإسلامية السيطرة عليها في عملية غادرة ارتكبت خلالها أفضح الجرائم بحق المقاتلين في صفوف الجيش.

وقال أوفنتشا في 28 يونيو الماضي، على صفحته الرسمية بموقع تويتر "مرتاح لرؤية المجلس البلدي المنتخب في غريان يعود للعمل. الكثير من الأمل أن تنجو المدينة من أي عنف إضافي. لا تزال لدى ذكريات دافقة من خلال زيارتي للمدينة في شهر مارس الماضي".

ورغم ما يتواتر من حديث حول إمكانية نجاح مؤتمر برلين بشأن ليبيا باعتبار أن ألمانيا لم تخترط في الصراع الليبي على غرار فرنسا وإيطاليا، إلا أن مراجعة بعض مواقف سفيرها في طرابلس أوليفر أوفنتشا المنحازة للميليشيات يدفع إلى التساؤل عن مدى حقيقة الحياد الألماني ويشرعن التوجس الفرنسي.

ولم يتردّد السفير الألماني عن التعبير عن ارتياحه من إعادة سيطرة

وتتم التحركات الفرنسية عن توجس من إمكانية هيمنة ألمانيا على المؤتمر وفرضها لمخرجات تصب في صالح تيار الإسلام السياسي، وتتجاهل شروط الجيش المدعوم من باريس.

وتعوّل باريس على توافق مع روما بشأن ليبيا، بعد الإطاحة بالحكومة الشعبية في إيطاليا، ما قد يكون سدا منيعا في وجه الدور الألماني. ومن المتوقع أن يصل الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون إلى روما، من أجل إجراء مباحثات مع رئيس الوزراء الإيطالي، بشأن المؤتمر الدولي المزمع عقده حول ليبيا.

والأحد، صرّح وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان بأن الحكومة الإيطالية الجديدة "تبدو أكثر انفتاحا في بعدها الأوروبي وأكثر تصميمًا على إقامة علاقات إيجابية مع فرنسا (...). نحن مستعدون للتعاون". وتزايدت حدة التنافس الفرنسي الإيطالي على ليبيا خلال السنتين الماضيتين، حيث تفاقمت مخاوف الطرفين من سيطرة أحدهما على

الطرفين من سيطرة أحدهما على

وكانت مصادر أسرت لـ "العرب" بأن فرنسا تعمل على البناء على اتفاق أبوظبي الذي جرى بين القائد العام للجيش الليبي المشير خليفة حفتر ورئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق فايز السراج في فبراير الماضي، والذي نص على ضرورة إنهاء المرحلة الانتقالية وإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية قبل نهاية العام الحالي، وهو ما يرفضه الإسلاميون الذين يعرقلون منذ سنوات انتخاب رئيس للبلاد.

وكانت مصادر أسرت لـ "العرب" بأن فرنسا تعمل على البناء على اتفاق أبوظبي الذي جرى بين القائد العام للجيش الليبي المشير خليفة حفتر ورئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق فايز السراج في فبراير الماضي، والذي نص على ضرورة إنهاء المرحلة الانتقالية وإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية قبل نهاية العام الحالي، وهو ما يرفضه الإسلاميون الذين يعرقلون منذ سنوات انتخاب رئيس للبلاد.

وكانت مصادر أسرت لـ "العرب" بأن فرنسا تعمل على البناء على اتفاق أبوظبي الذي جرى بين القائد العام للجيش الليبي المشير خليفة حفتر ورئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق فايز السراج في فبراير الماضي، والذي نص على ضرورة إنهاء المرحلة الانتقالية وإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية قبل نهاية العام الحالي، وهو ما يرفضه الإسلاميون الذين يعرقلون منذ سنوات انتخاب رئيس للبلاد.

وكانت مصادر أسرت لـ "العرب" بأن فرنسا تعمل على البناء على اتفاق أبوظبي الذي جرى بين القائد العام للجيش الليبي المشير خليفة حفتر ورئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق فايز السراج في فبراير الماضي، والذي نص على ضرورة إنهاء المرحلة الانتقالية وإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية قبل نهاية العام الحالي، وهو ما يرفضه الإسلاميون الذين يعرقلون منذ سنوات انتخاب رئيس للبلاد.

وكانت مصادر أسرت لـ "العرب" بأن فرنسا تعمل على البناء على اتفاق أبوظبي الذي جرى بين القائد العام للجيش الليبي المشير خليفة حفتر ورئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق فايز السراج في فبراير الماضي، والذي نص على ضرورة إنهاء المرحلة الانتقالية وإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية قبل نهاية العام الحالي، وهو ما يرفضه الإسلاميون الذين يعرقلون منذ سنوات انتخاب رئيس للبلاد.

السلطة الجزائرية تخطط لانتخابات رئاسية دون ضجيج

تصعيد أمني غير مسبوق ضد المعارضين والناشطين

بدوي، بنطوي على مخطط لاستعمالها كاوراق رابحة في التوقيت المناسب، من أجل اقتناع الشارع بالذهاب للانتخابات والقبول باجندتها.

ويهدف هؤلاء، إلى أن مناورة السلطة تستهدف الضغط على أبعاد الحدود، ولما تدرك بأن حرية سجناء الرأي ورحيل الحكومة، سيتحوّلون إلى إنجان بالنسبة للحراك الشعبي والمعارضة السياسية، وبما يخافه التغطية على المطالب الرئيسية ودفعه إلى القبول بالأمر الواقع، ستعمل على رفع حالة التضيق وتحريك السجناء وتقليل الحكومة.

وفي تصريح مثير لوزير الاتصال والناطق باسم الحكومة حسان رابحي، استغرب مطالب تحجيرة الحكومة ووصفها بـ "الجاحدة"، في تحد جديد للمطالبين برحيلها في مختلف الدوائر بما فيها لجنة الوساطة والحوار، وهو ما يوحى إلى الدعم القوي الذي تحظى به لدى السلطة الفعلية.

ونفى أن تكون حكومة بدوي، حكومة تصريف أعمال، وشدد بالقول "هي حكومة عمل"، وهو ما يتناقض مع المسوغات القانونية والدستورية التي تبرر وجودها في هذا الوضع، حيث بقّر البند 102 من دستور البلاد، على أن تحيي رئيس الجمهورية، يعقده تعيين رئيس مجلس الأمة (الفرقة الثانية للبرلمان) كرئيس مؤقت، وتضطلع الحكومة بهام تصريف الأعمال.

السلطة في الجزائر تورط نفسها: الإصرار على الانتخابات يرفع ضغط الشارع

طريقة اعتقاله تشبه طريقة الاعتقال في تسعينات القرن الماضي، في تلميح منه إلى عودة تجاوزات المصالح الأمنية في حق المواطنين.

وأضاف "إن اعتقال بلعربي إلى جانب مخالفته للإجراءات القانونية، ومن خلال اطلاق على الملف له خفيات سياسية لتتابع النشاط هذه الأيام، وهذه الخفيات يريدون إيجاب طابع قانوني لها". ولفّت إلى أن "هذا العمل الأول للمعارضين.

وصرّح المحامي والناشط الحقوقي مصطفى بوشاشي، بأن "سجن سمير بلعربي غير شرعي وغير قانوني، لأنه لم يرتكب جرما يعاقب عليه القانون، وأن

أعربوا عن تمسكهم بمطالب التغيير السياسي الشامل في البلاد، ورحيل رموز النظام، وعلى رأسهم الرجل القوي في السلطة وقائد أركان الجيش الجنرال أحمد قايد صالح، الذي بات المطلوب الأول للمعارضين.

صداق بؤرق السلطة

أمنيا غير مسبوق، من أجل إجهاض المسيرة الاحتجاجية الأسبوعية لطلبة الجامعات، وهي الأولى منذ إعلان رئيس الدولة المؤقت عبد القادر بن صالح، عن استدعاء الهيئة الناخبة للانتخابات الرئاسية.

وردد الآلاف من الطلبة والمواطنين العاديين بالعاصمة، شعارات مناوئة للسلطة ولرموز النظام، وشدّدوا على رفض إجراء الانتخابات المذكورة، كما

وكرر القضاء الجزائري إحالة الناشط السياسي المعارض سمير بلعربي، على السجن بتهمة قذف المؤسسة العسكرية، ليكون بذلك ثاني شخصية معارضة تسجن في الآونة الأخيرة، إلى جانب العشرات من الناشطين الشباب، في العاصمة وعدد من مدن البلاد.

وكان سمير بلعربي، قد تمّ توقيفه من طرف عناصر أمنية بـزي مدني، أول أمس، من أمام مسكنه بضاحية بوزريعة بالعاصمة، واقتيد إلى وجهة يربح أن تكون مصالح أمنية، قامت بالتحقيق معه، حول مسائل تتعلق بنشاطه السياسي المعارض للسلطة، وتصريحاته حول المؤسسة العسكرية.

وتعرض العشرات من الشبان إلى التوقيف ثم الإحالة على السجن المؤقت، بالعاصمة وقسنطينة ووهران... وغيرها، وذلك عشية استعداد السلطة لتنظيم انتخابات رئاسية في 12 من ديسمبر القادم، والتي لا زالت محل رفض من طرف المعارضة السياسية والحراك الشعبي. وعاشت العاصمة والعديد من المدن الجزائرية، الثلاثاء، إنزالا

أمنيا غير مسبوق، من أجل إجهاض المسيرة الاحتجاجية الأسبوعية لطلبة الجامعات، وهي الأولى منذ إعلان رئيس الدولة المؤقت عبد القادر بن صالح، عن استدعاء الهيئة الناخبة للانتخابات الرئاسية.

وردد الآلاف من الطلبة والمواطنين العاديين بالعاصمة، شعارات مناوئة للسلطة ولرموز النظام، وشدّدوا على رفض إجراء الانتخابات المذكورة، كما

وكرر القضاء الجزائري إحالة الناشط السياسي المعارض سمير بلعربي، على السجن بتهمة قذف المؤسسة العسكرية، ليكون بذلك ثاني شخصية معارضة تسجن في الآونة الأخيرة، إلى جانب العشرات من الناشطين الشباب، في العاصمة وعدد من مدن البلاد.

وكان سمير بلعربي، قد تمّ توقيفه من طرف عناصر أمنية بـزي مدني، أول أمس، من أمام مسكنه بضاحية بوزريعة بالعاصمة، واقتيد إلى وجهة يربح أن تكون مصالح أمنية، قامت بالتحقيق معه، حول مسائل تتعلق بنشاطه السياسي المعارض للسلطة، وتصريحاته حول المؤسسة العسكرية.

وتعرض العشرات من الشبان إلى التوقيف ثم الإحالة على السجن المؤقت، بالعاصمة وقسنطينة ووهران... وغيرها، وذلك عشية استعداد السلطة لتنظيم انتخابات رئاسية في 12 من ديسمبر القادم، والتي لا زالت محل رفض من طرف المعارضة السياسية والحراك الشعبي. وعاشت العاصمة والعديد من المدن الجزائرية، الثلاثاء، إنزالا

أمنيا غير مسبوق، من أجل إجهاض المسيرة الاحتجاجية الأسبوعية لطلبة الجامعات، وهي الأولى منذ إعلان رئيس الدولة المؤقت عبد القادر بن صالح، عن استدعاء الهيئة الناخبة للانتخابات الرئاسية.

وردد الآلاف من الطلبة والمواطنين العاديين بالعاصمة، شعارات مناوئة للسلطة ولرموز النظام، وشدّدوا على رفض إجراء الانتخابات المذكورة، كما

وكرر القضاء الجزائري إحالة الناشط السياسي المعارض سمير بلعربي، على السجن بتهمة قذف المؤسسة العسكرية، ليكون بذلك ثاني شخصية معارضة تسجن في الآونة الأخيرة، إلى جانب العشرات من الناشطين الشباب، في العاصمة وعدد من مدن البلاد.

وكان سمير بلعربي، قد تمّ توقيفه من طرف عناصر أمنية بـزي مدني، أول أمس، من أمام مسكنه بضاحية بوزريعة بالعاصمة، واقتيد إلى وجهة يربح أن تكون مصالح أمنية، قامت بالتحقيق معه، حول مسائل تتعلق بنشاطه السياسي المعارض للسلطة، وتصريحاته حول المؤسسة العسكرية.

وتعرض العشرات من الشبان إلى التوقيف ثم الإحالة على السجن المؤقت، بالعاصمة وقسنطينة ووهران... وغيرها، وذلك عشية استعداد السلطة لتنظيم انتخابات رئاسية في 12 من ديسمبر القادم، والتي لا زالت محل رفض من طرف المعارضة السياسية والحراك الشعبي. وعاشت العاصمة والعديد من المدن الجزائرية، الثلاثاء، إنزالا



صابر بلدي، سفير الجزائر

الجزائر - صعدت السلطة الجزائرية من وتيرة توقيف وسجن المعارضين والنشطاء السياسيين، في خطوة يبدو أنها تهدف إلى إضعاف الحراك وتمزيق الانتخابات الرئاسية المعلن عنها مؤخرا دون معارضة أو ضجيج سياسي.

وقرّر القضاء الجزائري إحالة الناشط السياسي المعارض سمير بلعربي، على السجن بتهمة قذف المؤسسة العسكرية، ليكون بذلك ثاني شخصية معارضة تسجن في الآونة الأخيرة، إلى جانب العشرات من الناشطين الشباب، في العاصمة وعدد من مدن البلاد.

وكان سمير بلعربي، قد تمّ توقيفه من طرف عناصر أمنية بـزي مدني، أول أمس، من أمام مسكنه بضاحية بوزريعة بالعاصمة، واقتيد إلى وجهة يربح أن تكون مصالح أمنية، قامت بالتحقيق معه، حول مسائل تتعلق بنشاطه السياسي المعارض للسلطة، وتصريحاته حول المؤسسة العسكرية.